الأرض الواعدة

الدولة الديمقراطية العلمانية في فلسطين التاريخية

ملفّ من إعداد: سماح إدريس ويوسف فخر الدين ورجاء زُعبي عُمري

كلّ المواد خاصة بـ الآداب

المشاركون (ألفبائيّاً)

- جلبير الأشقر
- سري المقدسي
- سلمان ناطور
- عمر البرغوثي
- ماجد كيّالي
- يوآب بار

أثبتت الحربُ الإسرائيليّةُ الإجراميّةُ الأخيرةُ على قطاع غزّة المحتلّ، والمجازرُ وجرائمُ الحرب التي شملتها، لكثيرٍ من المراقبين، استحالةَ إقامة دولة فلسطينيّة مستقلّة، ذاتِ سيادة كاملة، في أراضي١٩٦٧، إلى جانب إسرائيل. فهذه الأخيرة بَرهنتْ على أنها مستمرّة في سياساتها الثابتة، بل المتصاعدة، منذ نكبة عام ١٩٤٨ والتطهير العرقيّ الذي صاحبها: سياسةِ التخلّص من أكبر عددٍ ممكنٍ من الفلسطينيين، والسيطرةِ على أوسع مساحاتٍ ممكنةٍ من الأرض الفلسطينيّة.

وقبل هذا العدوان الجارف الأخير نفسه، كانت الهيمنةُ الإسرائيليّةُ شبهُ الكاملة على كلّ الأرض الفلسطينيّة المحتلّة عام ١٩٦٧، والتي تجسّدتْ في التوسّع الهائل للمستعمرات وفي الجدار وفي إحكام السيطرة على موارد الفلسطينيين ومقدّراتهم، قد أخذتْ تقوّض شيئًا فشيئًا المقوّماتِ الأساسيّةَ لإقامة الدولة المستقلّة إلى جانب إسرائيل. ولكنّ العدوانَ الأخير، المسمّى «عمليّة الرصاص المسكوب،» نَقَلَ الوضعَ إلى مرحلة جديدة نوعيّاً، تَرتكب فيها إسرائيلُ جرائمَ ضدّ الإنسانيّة في حقّ الفلسطينيين تحت الاحتلال، لا بدعم الولايات المتحدة الأمريكيّة وحلفائها في أوروبا فحسب، بل بتواطؤ فجّ من معظم الأنظمة العربيّة وقطاعٍ مهمٍّ في قيادة السلطة الفلسطينيّة أيضًا. وبعد ٦١ عامًا من النكبة، لا بدّ من الاعتراف بأنّ التعايش مع نظام عنصريّ واستعماريّ صهيونيّ غيرُ ممكنٍ بأيّ شكل.

فإسرائيل تعْرض على القيادة الفلسطينيّة الآن أحدَ خيارين: إما أنْ يرضوا ببنتوستانات عرقيّة في بعض أراضي الضفّة الغربيّة وغزّة، من دون حقّ عودة اللاجئين الفلسطينيين ومن دون سيادة فلسطينيّة على القدس، ومع تكريس نظام التمييز العنصريّ ضدّ مواطني ٤٨ من حَمَلة الجنسيّة الإسرائيليّة؛ وإمّا أن يَخْضعوا للتطهير العرقيّ، أو لنكبةٍ جديدةٍ توعّد بها أكثرُ من مسؤول إسرائيلي مؤخّرًا. وهذا الخيار الأخير لم يعد ضربًا من الديماغوجيّة الصهيونيّة المتطرّفة، بل تسلّل بقوّةٍ إلى التيّار العامّ، إذ بات يُطرح من قبل أكاديميين «متنوّرين» وصحافيين وكتّاب، وراحت أصواتٌ متصاعدةٌ داخل الحزبين الرئيسيْن (العمل والليكود) تَدْرس بعضَ الأشكال «المقبولة» لهذا التطهير، وإنْ كان الحزبان لا يزالان يَرْفضان رسميّاً هذه الأفكار.

في العقود الثلاثة الأخيرة كان شعارُ «دولتان لشعبين» يُعَدُّ تعبيرًا عن «الواقعيّة» و«الحكمة السياسيّة.» أما في السنوات الأخيرة فلا بدّ من بدء التفكير، بجدّيّةٍ ونزاهة، في ما إذا كان ذلك الشعارُ لا يزال صحيحًا، وما إذا كان شعارُ «دولة ديمقراطيّة علمانيّة في فلسطين التاريخيّة،» وهو شعارٌ يَطْرح حلاً إنسانيّاً وأخلاقيّاً للصراع، قد بات أيضًا أكثرَ **واقعيّةً** كحلّ لهذا الصراع. ولكنّ هناك سؤالين مهمّيْن لا بدّ من طرحهما في هذا السياق وهما: إذا كانت

إسرائيل تحطِّم بهذا العنف أسسَ دويْلة على أراضي ٦٧، فلماذا نَفترض أنها ستَقْبل بدولةٍ ديمقراطيّةٍ علمانيّةٍ تُنْهي وجودَها كدولةٍ يهوديّة؟ وهل موافقةُ إسرائيل الحاليّة أمرٌ ضروريّ، أمْ أنّ من الممكن تجاوزَه، أي العملَ من الداخل على نفي السمة الكولونياليّة الصهيونيّة عن الدولة، مثلما هَزمتْ جماهيرُ جنوب أفريقيا الأپارتهايدَ نظامًا ومفهومًا؟

كما أنّ هناك أسئلة كثيرة أخرى لا بدّ من تناولها بدقّة عند رَفْع شعار «الدولة الديمقراطيّة العلمانيّة.» وهذه الأسئلة تدور بالذات حول كيفيّة (بل قدرة) هذا المفهوم على علاج القضايا الشائكة التالية:

١ ـ على أيّ فرضيّات يستند طرحُ «الدولة الثنائيّة القوميّة؟» وما هي «القوميّةُ» الثانية؟ وهل يرى اليهودُ الإسرائيليون أنفسَهم قوميّة؟ ألا يَعترفون، من خلال جميع مؤسّساتهم التمثيليّة، بـ «القوميّة اليهوديّة» فقط، ويرفضون بعنادٍ الاعترافَ بوجود شعب إسرائيليّ؟

٢ ـ كيف بإمكان الدولة الثنائيّة القوميّة معالجةُ حقّ العودة والتعويض للأجئين الفلسطينيين؟

٣ ـ قضيّة الوجود اليهوديّ في فلسطين خلال العقود الستّة الأخيرة: ما هي مسؤوليّةُ الدولُ العربيّة والأوروبيّة في إعطاء اليهود الذين لجأوا إلى فلسطين حقَّهم في العودة إلى المجتمعات التي أتوا منها؟ وماذا إذا أعطي هؤلاء اليهودُ هذا الحقّ ولكنهم رفَضوا ممارستَه، أيْ آثروا البقاءَ في فلسطين؟ كيف سيتمّ التعاملُ معهم بشكلٍ عادلٍ وأخلاقيّ في هذه الحالة؟

٤ ـ الاستيطان: ما هو مصيرُ المستعمرات اليهوديّة في الضفّة وغزّة؟ هل يظلّ هناك فرقٌ بينها وبين التكتّلات اليهوديّة في مناطق ٤٨ عند طرح شعار الدولة الواحدة؟ ولماذا؟

٥ ـ التناقضاتُ الإثنيّة والثقافيّة بين الفلسطينيين العرب والإسرائيليين اليهود، كيف تُعالَج؟

٦ ـ الهويّة العربيّة والانتماء إلى الأمّة العربيّة: هل بالإمكان طرحُ مفهوم جديد للعروبة أكثرَ تقدّمًا وتحرّرًا في فهم الاختلاف الإثنيّ والحضاريّ والدينيّ وتقبّله، وأكثرَ احترامًا لحقوق الإنسان والحريّات الفردية؟ هل ترتبط هويّةُ الدولة الجديدة بمقدرة الأمّة العربيّة على الارتقاء بمثل هذا المفهوم «للعروبة الجديدة»؟ أمْ تبقى العروبةُ في أحسن أحوالها ـ في إطار الدولة الديمقراطيّة العلمانيّة ـ شعارًا حَصْريّاً (exclusivist) يستثني اليهودَ في فلسطين، فيُبقي الاضطهادَ فقط مع تبديلِ الأدوارِ بين المضطهِد والمضطهَد؟

عمر البرغوثي (فلسطين)